

**Jordanian Expatriates Investment
Holding Company (PSC)**



**الشركة الإستثمارية القابضة
للمغتربين الأردنيين م.ع.م**

للمفوض
- المراسلة
- الأمانة
2011

عمان في 2012/05/01
2012/EIH/068

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
عمان - الاردن

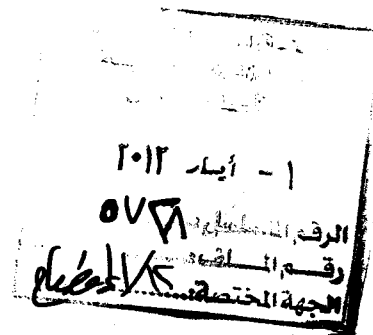
تحية طيبة وبعد...

الموضوع: محضر إجتماع الهيئة العامة

يسرني أن أرفق لكم نسخة من محضر إجتماع الهيئة العامة العادي للشركة الاستثمارية
القابضة للمغتربين الاردنيين ، المنعقد بتاريخ 2012/04/12.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير...

المدير العام
أمجد الرشيق



**محضر اجتماع الهيئة العامة العادي
الثالث والخمسون
المعقد بتاريخ 2012/04/12**

عقدت الهيئة العامة للشركة الاستثمارية القابضة للمغتربين الاردنيين م.م. اجتماعها السنوي العادي (الثالث والعشرون) الساعة الواحدة والنصف ظهر يوم الخميس 2012/04/12 في قاعة المكتب الاقليمي لشركة ترست العالمية للتأمين (قبرص) المحدودة الكائن في عدون - عمان، وذلك لمناقشة الامور المدرجة على جدول الاعمال والمرسل للمساهمين حسب الاصول.

افتتح السيد/ غازي ابو نحل - رئيس مجلس الادارة - الاجتماع مرحبا بالسيد/ محمد عثمانة مندوب مراقب عام الشركات، والسادة ممثلي مكتب تدقيق الحسابات (المهنيون العرب)، والسادة اعضاء مجلس الادارة، والسادة المساهمين والضيوف الكرام.

أعطيت الكلمة للسيد/ محمد عثمانة مندوب مراقب عام الشركات، حيث أعلن:

أ- توفر النصاب القانوني للاجتماع بحضور 14 مساهما من اصل 1271 مساهما يحصلون 8,187,304 سهما بالاصالة و 2,566,393 سهما بالوكالة اي ما مجموعه 10,753,697 سهما اي بنسبة 66,69% من رأسمال الشركة البالغ 16,125,000 ديناراً.

ب- حضور ستة أعضاء من اصل سبعة أعضاء مجلس الادارة، وحضور مدقق حسابات الشركة.

ج- التحقق من قيام الشركة بالنشر والاعلان عن جدول اعمال وزمان ومكان اجتماع الهيئة العامة وارسال الدعوات للمساهمين حسب الاصول.

وعليه، أعلن السيد محمد عثمانة - مندوب مراقب عام الشركات - توفر الشروط القانونية لاجتماع الهيئة العامة وان أية قرارات تصدر عنها قانونية وملزمة للمساهمين كافة وواجبة التنفيذ من قبل مجلس ادارة الشركة.

وقد طلب السيد/ محمد عثمانة - مندوب مراقب عام الشركات - من السيد/ غازي ابو نحل/ رئيس مجلس الادارة ترؤس اجتماع الهيئة العامة وتعيين كاتب للجلسة ومساعدين لقرز الاصوات.

قام السيد غازي ابو نحل بافتتاح اعمال اجتماع الهيئة العامة مرحبا بالجميع، وعين السيد/ وليد السعيد كاتباً للجلسة، والسيد / محمد جواش، سامي عباد مساعدين لقرز الاصوات.

وبعدها باشرت الهيئة العامة العادية للشركة مناقشة جدول اعمال الاجتماع على النحو التالي :



اولاً: تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة السابق

تلا السيد وليد السعيد محضر اجتماع الهيئة العامة السابق، وافر بالاجماع.

ثانياً: مناقشة تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31 والخطة المستقبلية للعام المالي القادم.

تلا السيد غازي ابو نحل كلمة رئيس مجلس الادارة، وتم اصفاءه من تلاوة تقرير مجلس الإدارة، حيث تقرر مناقشته مع البند الرابع من جدول الاعمال.

ثالثاً: سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31.

تلا السيد ابراهيم حمودة - المهنوي العربي تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31 والذي خلا من اية تحفظات وتمت المصادقة عليه بالاجماع.

رابعاً: مناقشة الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر للسنة المنتهية في 2011/12/31.

بعد فتح باب مناقشة تقرير مجلس الادارة والميزانية العمومية:

توجه المساهم أحمد حماد بالأسئلة التالية:

- ما هي تفاصيل بيع حصة الشركة القابضة في البنك اللبناني الكندي ، وانعكاساتها محاسبياً.
- لماذا تم بيع جزء من حصة الشركة القابضة في رأسمال البنك اللبناني الكندي الى احد اعضاء مجلس ادارة الشركة القابضة وهل هناك قرار من مجلس الادارة بالبيع.
- لماذا لا يتم توزيع الأرباح المتحققة للشركة القابضة من نتائج أعمال بنك ترست الجزائر.

كما طلب من السيد مندوب مراقب علم الشركات الاجابة عن اسئلتنا التي طرحناها في اجتماع الهيئة العامة السابق بخصوص البنك اللبناني الكندي حيث لم نحصل على إجابة عليها.

وقد رد السيد غازي ابو نحل ، رئيس مجلس الادارة على تساؤلات المساهم مقدماً الايضاحات التالية :-

- فيما يتعلق بتفاصيل بيع حصة القابضة في البنك اللبناني الكندي وانعكاساتها محاسبياً، فقد تم بيع موجودات ومطلوبات البنك اللبناني الكندي من قبل جميع مساهمي البنك الى بنك سويسيتيه جنرال تحت اشراف وبموافقة مصرف لبنان (المركزي) بعد ان اتهمته الخزنة الامريكية بالتعامل في تبييض الاموال ومساندة الارهاب.

وقد كان هذا الموضوع محل افصاح الى هيئة الاوراق المالية في مناسبتين بتاريخ 2011/3/17 و 2012/3/6 وتمت الاشارة اليه في الصفحة (7) من تقرير المجلس وفي الصفحة (38) ضمن الايضاحات التي اوردها مدقق الحسابات في التقرير الموجود بين ايديكم.

وقد اضاف السيد وليد السعدي - عضو مجلس الادارة ان الايضاح رقم (10) يشير بشكل واضح بأنه قد تم ايداع مبلغ 4.5 مليون دولار في حساب خاص في مصرف الشرق الاوسط وافريقيا بفائدة 5% بسبب عدم موافقة مندوب الشركة في مجلس الإدارة والجمعية العامة توقيع كتاب كفالة شخصية غير محددة المبلغ لضمان أية التزامات قد تظهر في المستقبل بما فيها أية مطالبات للخزانة الأمريكية لان هذا الأمر يضع الشركة امام التزام خطير و غير محدد المبلغ . وعليه فإن هذا المبلغ لن يحرر إلا بعد مرور سنتين من توقيع إتفاقية البيع والشراء . وقد قد جميع الحضور على عدم توقيع هذه الكفالة وبقاء المبلغ محتجزا لحين انقضاء تلك السنتين . علما بأن الموضوع مازال موضع اهتمامنا المستمر لاسيما وجود بعض الدعاوى المرفوعة من قبل الخزانة الأمريكية على البنك ونعتقد بأننا كمساهمين قمنا بواجبنا في حماية حصتنا نتيجة اية أخطاء ناجمة من الإدارة السابقة للبنك، واكدنا ذلك في جميع الإجتماعات التي تمت في لبنان واننا قد عينا محامين محليين في لبنان ومكتب محاماه أمريكي لكي يقوم بالدفاع عن حقوقنا . وقد تم التوضيح بأن على الشركة القابضة ان تدفع حصتها من اتعاب هؤلاء المحامين، فوافقت الجمعية العامة بالإجماع على ذلك وعلى جميع الإجراءات التي قامت بها الشركة.

- فيما يتعلق ببيع جزء من حصة القابضة في رأسمال البنك اللبناني الكندي الى احد اعضاء مجلس الادارة فقد كان هذا الموضوع محل نقاش تفصيلي في اجتماع الهيئة العامة العادي الحادي والعشرون المنعقد بتاريخ 2011/04/10 واسباب ذلك على نحو ما ورد في محضر الاجتماع المذكور.

هذا وستقوم الشركة القابضة بتقديم دراسة توضح تفاصيل جميع خطوات مساهمتها في البنك اللبناني لتكون متاحة لجميع المساهمين.

- اما عن سبب عدم توزيع اية ارباح من قبل بنك ترست الجزائر فقد كان ذلك بسبب صدور تعليمات بنك الجزائر المركزي التي ألزمت زيادة رؤوس اموال البنوك العاملة في الجزائر الى 10 (عشرة) بلايين دينار جزائري (حوالي 140 مليون دولار)، مما اضطر البنك الى رسملة جميع الارباح المتراكمة لديه وتوزيعها على المساهمين، كأسهم منحه، كل بنسبة حصته في رأسمال البنك كما في نهاية 2009.

اما الارباح التي تحققت في العامين 2010 و 2011 فإن ادارة البنك لم تقرر بعد توزيعها لاسيما وان مدقق حسابات البنك لم ينته من تدقيق ميزانية 2011.

وقد اوضح السيد ابراهيم حمودة مدقق حسابات الشركة انه وحسب المعايير الدولية فلا يجوز محاسبيا اظهار اية ارباح في حسابات الشركة الا بصور قرار من الهيئة العامة للبنك بتوزيع الارباح على المساهمين.

- هذا واكد السيد غازي ابو نحل بأن الشركة القابضة لم تساهم في زيادة رأسمال بنك ترست الجزائر الاخيرة وقدرها 40 مليون دولار أمريكي لعدم توفر السيولة المالية لديها.

وقد تدخل السيد/ محمد عثمانه - مندوب مراقب الشركات - مشيراً الى ان تفاصيل هذه الامور كانت جزءاً من مناقشات وايضاحات الميزانية السابقة وليس ميزانية 2011.

**Jordanian Expatriates Investment
Holding Company (PSC)**

**الشركة الاستثمارية القابضة
للمغتربين الاردنيين ١٩٩٤**

وردا على تساؤل المساهم محمد صالح جابر حول ما اذا كان هناك مصلحة شخصية لرئيس مجلس الادارة لقيامه بشراء جزء من حصة الشركة في رأسمال البنك اللبناني الكندي، اجاب السيد/ غازي ابو نحل انه بعد قرار البنك اللبناني الكندي بالانسحاب من المساهمة في رأسمال بنك ترست الجزائر فقد كان على الشركة دفع 4,860,000 دولار الى البنك الاول، ولما كتلت الاموال المتاحة للشركة، حتى بعد تسهيل جزء من محافظتها المالية، غير كافية لتسديد هذا المبلغ فقد اضطرت الشركة الى بيع حصة 1.1% لرئيس المجلس على نحو ما ورد في الصفحة (5) من محضر الهيئة العامة للعام الماضي، وكان شراؤه لتلك الحصة نابعا من رغبته في مساعدة الشركة للخروج من مشكلة السيولة التي كانت تعانيها. وهنا تدخل السيد/ غازي أبو نحل وطرح الحصة لأي شخص يرغب أن يشتري وكان الرد بأنه لا يوجد.

ومرة اخرى اشار السيد محمد عثمان الى اننا تناقش في هذا الاجتماع ميزانية 2011 وانه اذا كان هناك استفسار او ملاحظة لاي مساهم فعليه الكتابة الى دائرة مراقبة الشركات والتي ستقوم بدورها بدراسة الموضوع مع ادارة الشركة ووضع النتائج التي يتم التوصل اليها امام المساهم المذكور.

- كما تساءل المساهم محمد صالح جابر فيما اذا كان هناك اية نم مشكوك في تحصيلها لدى شركة الوساطة المالية ومدى كفاية الضمانات الموجودة لديها لتغطية هذه الذمم؟
فاجاب السيد جمال ابو نحل - عضو مجلس الادارة - بان هناك نم كما هو واضح في الميزانية والايضاح رقم (8) الوارد في الصفحة (37) من التقرير السنوي.
واضاف، بأن هناك بعض المخاطر المتمثلة باحتمال عدم تحصيل جميع هذه الديون، لذا قامت شركة الوساطة بتشكيل لجنة مختصة على اعلى المستويات لدراسة تلك الذمم واتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية حقوق ومصالح الشركة.
- كما تساءل المساهم احمد حماد فيما اذا كان هناك اي عضو من المجلس ضمن قائمة مدني الوساطة المالية وطلب تزويده بأسماء كبار المدنين فيها.

فرد السيد جمال ابو نحل بأنه لا يوجد ضمن قائمة مدني الشركة اي عضو من اعضاء مجلس ادارة الشركة القابضة. وهنا طرح السيد/ جمال أبو نحل سؤالاً للسيد/ مازن غزاله للإجابة
ورد السيد مازن غزاله - مدير شركة الوساطة المالية بأنه لا يحق للشركة كشف اسماء عملائنا مهما كانت الذمم المترتبة عليهم.
وكان من رأي السيد/ محمد عثمان انه يمكن لاي مساهم مخاطبة هيئة الاوراق المالية لمعرفة اية تفاصيل تخص نم عملاء الوساطة المالية.

- واخيراً تساءل المساهم احمد حماد فيما اذا تم عرض قطع الاراضي المملوكة للشركة للبيع والاستفادة من تسهيل قيمتها، وطلب بإعادة النظر في أتعاب مدقي حسابات الشركة باعتبارها مرتفعة حيث تبلغ 15660 ديناراً للشركة القابضة والشركات التابعة.



**Jordanian Expatriates Investment
Holding Company (PSC)**

**الشركة الاستثمارية القابضة
للمغتربين الاردنيين م.م.**

فرد السيد جمال ابو نحل بائنا عرضنا بالفعل هذه الاراضي للبيع في اكثر من مناسبة غير اننا لم نتلق اي عرض مناسب حتى الآن، كما اننا سنقوم ببحث اتعاب مدققي الحسابات وفق ما هو معمول به في السوق المحلي.

وفي الختام تم طرح التصويت على الميزانية حيث تمت الموافقة عليها بإجماع الهيئة العامة عدا تحفظ المساهم احمد حماد ويملك 6128 سهماً بنسبة 0.03 % من رأسمال الشركة.

خامساً: ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة.

وافقت الهيئة العامة بالايجامع على ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة في حدود ما ينص عليه القانون.

سادساً : تعيين او اعادة تعيين مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2012.

تم إعادة انتخاب مدققي حسابات الشركة المهنيون العرب وتفويض مجلس الإدارة الإتفاق معهم على الاتعاب.

ولما لم يعد هناك أية أمور على جدول الأعمال، أعلن السيد محمد عثمانة – مندوب مراقب عام الشركات اختتام اعمال اجتماع الهيئة العامة وتقدم السيد غازي ابو نحل – رئيس الجلسة بتوجيه الشكر للسادة الحضور.

رئيس الجلسة

غازي ابو نحل

مندوب مراقب عام الشركات

محمد عثمانة

كاتب الجلسة

وليد السعيد